مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

قال إن ابتعاده عن الانتخابات لإتاحة الفرصة لجيل جديد ليؤدي واجبه في خدمة الوطن

الخرافي: نرحب بمبادرة خادم الحرمين بإنشاء اتحاد خليجي وأسعدني تجاوب قادة الخليج معها

شدد رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي على ضرورة أن تكون الانتخابات المقبلة بداية مرحلة جديدة يسودها التفاهم والتعاون والتركيز على الأولويات الوطنية، وضرورة أن يعمل الجميع على وضع نهاية لعناصر التأزيم وحالة الاحتقان التي تهدد استقرار وسلامة المسيرة الديموقراطية وتلحق ضررا بما حققه أهل الكويت من مكتسبات وإنجازات دستورية، مؤكدا أهمية دور المواطن الكويتي ومسؤوليته في تحقيق ذلك في الانتخابات القادمة لمجلس الأمة.

وفي إجابة عن أسئلة صحافية بشأن الانتخابات المقبلة ومطالبة الكثيرين له بالترشح في الانتخابات، عبر الخرافي عن شكره وتقديره للكثيرين الذين طالبوه بالترشح للانتخابات المقبلة وما عبروا عنه من مشاعر جياشة تجاهه، وأكد أنه يتمنى أن يستجيب لتلك المطالبات، إلا أن التراجع عن قراره بعدم الترشح غير ممكن حيث كان من موجبات ذلك القرار قناعته بضرورة إتاحة المجال لجيل جديد ليؤدي واجبه في خدمة وطنه، موضحا في الوقت ذاته أنه سيكون دائما في خدمة الكويت وأهلها وأنه لن يبتعد عن العمل الوطني.

وقال الرئيس السابق لمجلس الأمة ان كل مواطن يجب أن يتحمل مسؤوليته من خلال اختيار الأفضل وان يحرص على المصلحة الوطنية، وان يعمل بإخلاص لاستقرار العمل الوطني، ويسهم في مسيرة البناء والتنمية.

وأضاف أن مجلس الأمة له مكانته ودوره في كيان الدولة والمجتمع، وهو وسيلة الشعب الكويتي وأداته للمشاركة في الحكم التي خصه بها الدستور، مؤكدا أن انحراف الممارسة النيابية يلحق ضررا بالغا بمكانة ودور مجلس الأمة وبالنظام الدستوري، وشدد على أن المواطن يتحمل مسؤولية كبيرة في الانتخابات المقبلة في صيانة مجلس الأمة وضمان أن يمارس دوره المطلوب.

وفي رده على سؤال بشأن نتائج القمة الخليجية الأخيرة التي عقدت الأسبوع الماضي في الرياض، أشاد الخرافي بقرارات القمة، وقال: لقد أسعدتني مبادرة خادم الحرمين الشريفين لإنشاء اتحاد خليجي وأسعدني كذلك تجاوب القادة الخليجيين معها، وأشار إلى أن تلك المبادرة هي مبادرة تاريخية ومن شأنها أن تنتقل بالعمل الخليجي المشترك ومنظومته إلى آفاق أكبر وأداء أفضل يلبي طموحات الشعوب الخليجية نحو التكامل من خلال الاتحاد المقترح.

وأضاف أن تلك المبادرة لمصلحة شعوب المجلس، بل وتضيف العمق الاستراتيجي المطلوب للتعاون الخليجي وتضعه على أرضية أكثر صلابة وفي إطار تنظيم إقليمي أكثر تماسكا وفاعلية، مشيرا إلى أن العالم اليوم هو عالم التكتلات والكيانات الكبيرة ويصعب على الدول الصغيرة فيه الحفاظ على مصالحها.

وأكد الخرافي أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الهادفة إلى إنشاء اتحاد خليجي توفر لجميع دول المجلس فرصة تاريخية لتأكيد مكانتها ومصالحها في إطار تنظيم إقليمي فعال ومتماسك.

وقال رئيس مجلس الأمة السابق في رده على سؤال بشأن زيادة عضوية مجلس التعاون الخليجي، انه من مصلحة دول المجلس بما يربطها من سمات وقواسم مشتركة وعلاقات تاريخية وثيقة أن تبقى عضوية المجلس كما هي للحفاظ على تماسكه واستقراره وكفاءة أدائه.

وحول سؤال بشأن انضمام الأردن والمغرب لعضوية المجلس، أكد الخرافي أهمية تعزيز التعاون بين هاتين الدولتين الشقيقتين ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال تفعيل التعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات وتحفيز الاستثمارات وتسهيل انتقال العمالة ورؤوس الأموال دون حاجة للعضوية، مشيرا إلى أن ذلك هو ما تحتاجه الشقيقتان الأردن والمغرب من دول مجلس التعاون، وأضاف أن قرار القمة الخليجية الأخيرة بإنشاء صندوق خليجي لدعم التنمية في هاتين الدولتين يمثل بديلا أفضل من العضوية ويأتي في مصلحة الشعبين الأردني والمغربي الشقيقين.

جاسم الخرافي

إذا لم يطبق حكم "الدستورية" بشأن أحد المرشحين

أبورمية: سأقدم استجواباً لرئيس الوزراء في جلسة الافتتاح

أعلن النائب السابق مرشح الدائرة الرابعة لعضوية مجلس الأمة د.ضيف الله أبورمية في حال وصوله لعضوية مجلس الأمة القادم ان جلسة الافتتاح في الفصل التشريعي سيكون باكورة أعمالها تقديم استجواب لرئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك اذا لم يطبق حكم المحكمة الدستورية الذي نص على ان أحد المرشحين سيئ السمعة ولا يجوز له الترشح والمعروف عنه ضرب الوحدة الوطنية ومكونات المجتمع ويطعن بأبناء القبائل ويثير الفتن. وطالب أبورمية المبارك بان يعيد حساباته قائلا: فإن كان هناك نواب محسوبون عليك سياسيا ويدعمونك ويغضون النظر عن اخطائك فتأكد انه لا صديق لي من الوزراء في قاعة عبدالله السالم بداية منك وحتى آخر وزير، لذلك لا تعتقد ان لدي خطوطا حمراء أو حلفاء فحليفي الوحيد هو الشعب الكويتي وعدا ذلك فأي وزير أو رئيس وزراء يخفق في عمله فلن أتردد في مساءلته. وقال أبورمية لرئيس الوزراء: الوعد بيننا في أول يوم من الفصل التشريعي القادم اذا لم تطبق القانون وتحترم الأحكام التي تصدر باسم صاحب السمو، موضحا ان العهد الذي بيننا وبين المبارك هو الإصلاح فإن لم يفعل فخيارنا المساءلة والعودة الى الشارع مجددا ان استلزم الأمر ذلك. وقال أبورمية ان الحكومة السابقة والتي رحلت غير مأسوف عليها كانت ترعى الفساد والمفسدين ومن يضرب بالوحدة الوطنية وان حكومة جابر المبارك امامها اليوم اختبار كبير فإما ان تتخلى عن الفساد والمفسدين وتطبق القانون وتحترم الدستور وإما ستكون منصة الاستجواب هي نقطة الالتقاء بيننا. وقال أبورمية: في حال السماح للمفسدين وأصحاب السمعة السيئة ومن صدرت بحقهم احكام قضائية تمنعهم من الترشح لعضوية مجلس الأمة فهذا يعني ان حكومة المبارك لا تختلف عن سابقاتها وتغير الأشخاص ولم يتغير النهج، موضحا ان سيئ السمعة والذكر صدر بحقه حكم من المحكمة الدستورية فإما تطبيق الحكم ومنعه من الترشح وتطبيق القانون وشطبه من قيد المرشحين أو منصة الاستجواب ولجابر المبارك حرية الاختيار.

د.ضيف الله أبورمية

الرويح: إشادة رسمية وشعبية بمبادرة الشيخ أحمد الحمود بتشكيل لجنة فحص طلبات الترشيح للانتخابات

صرح مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية بوزارة الداخلية العميد اسعد الرويح، بأن الانعكاسات الطيبة التي مازالت أصداؤها الرسمية والشعبية تلقى التأييد والإشادة بمبادرة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود وحرصه على ضمان أقصى درجات الحيدة والنزاهة والشفافية وذلك بالإشراف الكامل للمحامي العام وتوخي عدم ارتكاب أي من الجرائم التي تعكر صفو سير العملية الانتخابية لمجلس الأمة 2012.

وأشار الرويح إلى قرار الوزير بتشكيل لجنة فحص طلبات الترشيح برئاسة المحامي العام الأول المستشار سلطان ماجد بوجروه وعضوية مدير عام الإدارة العامة للأدلة الجنائية اللواء د.فهد إبراهيم الدوسري ومساعد مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام العميد إبراهيم عبدالعزيز العيسى والمدعي العام العميد صلاح عبدالله العودة بالإدارة العامة للتحقيقات ومساعد مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية العميد محمد سليمان السعيد والمستشار المساعد صلاح عتيق الماجد بإدارة الفتوى والتشريع ومقرر اللجنة الرائد صلاح احمد الشطي من الإدارة العامة للشؤون القانونية، وتختص اللجنة بفحص طلبات المتقدمين للترشيح لعضوية مجلس الأمة والبت في مدى انطباق شروط الترشيح عليهم وفقا لأحكام القانون رقم 62/35 مع مراعاة المواعيد المقررة لذلك قانونيا.

وأوضح العميد الرويح شروط الترشيح في الآتي:

1ـ ان يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون.

2ـ ان يكون اسمه مدرجا في احد جداول الانتخاب.

3ـ ألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية.

4ـ ان يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.

5ـ ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او في جريمة مخلة بالشرف او الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

كما بين كيفية الحصول على طلب الترشيح وتقديمه في الآتي:

1ـ يتقدم طالب الترشيح إلى إدارة شؤون الانتخابات في المقر الكائن بمنطقة الشيوخ السكنية (ب) مقابل الجمعية، وذلك من الساعة السابعة والنصف صباحا حتى الساعة الواحدة والنصف ظهرا لتسلم طلب الترشيح الذي اعد لهذا الغرض مصطحبا معه شهادة الجنسية الأصلية وعدد (2) صورة شخصية.

2ـ يتولى طالب الترشيح بنفسه كتابة البيانات المبينة بطلب الترشيح وتوقيعه.

3ـ يدفع طالب الترشيح مبلغ التأمين المنصوص عليه في المادة (21) من القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، وقدره خمسون دينارا مقابل حصوله على إيصال بالسداد.

4ـ يتوجه طالب الترشيح أثناء ساعات الدوام الرسمي خلال الفترة المحددة لفتح باب الترشيح الى مخفر الشرطة الواقع بمقر الدائرة الانتخابية التي يريد ترشيح نفسه فيها ليقدم الطلب إليها.

وعن كيفية التنازل عن الترشيح ذكر العميد الرويح انه طبقا للقانون فان للمرشح الحق في التنازل عن الترشيح بطلب يقدمه كتابة الى مخفر الشرطة الذي قدم فيه طلب الترشيح، وذلك في موعد أقصاه قبل ميعاد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل.

وأضاف انه لا يجوز ان يرشح احد نفسه في أكثر من دائرة انتخابية، وإذا تبين انه مرشح في أكثر من دائرة وجب عليه التنازل عن ترشيح نفسه فيما زاد عن دائرة واحدة قبل إغلاق باب الترشيح فإذا لم يفعل ذلك اعتبر ترشيحه في جميع الدوائر كأن لم يكن.

وقال العميد الرويح اذا كان من يريد ترشيح نفسه من الفئات المبينة بعد، فعليه مراعاة أحكام المادة (23) من القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له والمادة (3/13) من القانون رقم (53 لسنة 2001) في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية وهم:

1ـ متولو الوظائف العامة لا يجوز لهم ابتداء من اليوم التالي لقفل باب الترشيح حتى انتهاء عملية الانتخاب ممارسة أي اختصاص وظيفتهم.

2ـ الوزراء ورجال القضاء، والنيابة العامة، وأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات لا يجوز لهم ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا مسبقا من وظائفهم.

3ـ رؤساء لجان قيد الناخبين وأعضائها وأقربائهم من الدرجة الأولى لا يجوز لهم ترشيح أنفسهم في دوائر عمل هذه اللجان ما لم يكونوا قد تنحوا عن الاشتراك في أعمالها.

أما إذا كان من يريد ترشيح نفسه من رجال الجيش او الشرطة فعليه ان يقدم ما يثبت انتهاء خدمته العسكرية عند تقديم الترشيح.

وبين العميد الرويح الجرائم والعقوبات المنصوص عليها في حال مخالفة المواد 43، 44، 45، 46، 47، 48 من الباب الخامس وتعديلاته بقانون الانتخاب او ارتكاب أيّ من الجرائم ذات الصلة وذلك وفق التالي:

مادة (43)

يعاقب بالحبس مده لا تزيد عن ستة شهور وبغرامة لا تجاوز مائة دينار او بإحدى هاتين العقوبتين:

أولا: كل من تعمد إدراج اسم في جدول الانتخابات او إهمال إدراج اسم على خلاف أحكام هذا القانون.

ثانيا: كل من توصل الى إدراج اسمه او اسم غيره دون توافر الشروط المطلوبة وهو يعلم ذلك، وكذلك كل من توصل على الوجه المتقدم إلى عدم إدراج اسم آخر او حذفه.

ثالثا: كل من طبع او نشر أوراقا لترويج الانتخاب دون ان تشتمل النشرة على اسم الناشر.

رابعا: كل من أدى راية في الانتخاب وهو يعلم ان اسمه أدرج في الجدول بغير حق او انه فقد الصفات المطلوبة لاستعمال الحق في ان حقه موقوف.

خامسا: كل من تعمد إبداء رأي باسم غيره.

سادسا: كل من استعمل حقه في الانتخاب الواحد أكثر من مرة.

سابعا: كل من افشى سر إعطاء ناخب لرأيه بدون رضاه.

ثامنا: كل من دخل القاعة المخصصة للانتخاب بلا حق ولم يخرج عند آمر اللجنة له بذلك.

تاسعا: كل من أهان لجنة الانتخاب او احد أعضائها (مضاف بالقانون رقم 2003/70).

مادة (44)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن الفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين (العقوبة معدلة بالقانون رقم 2003/70).

أولا: كل من استعمل القوة او التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه لغيره ليحمله على التصويت على وجه معين او على الامتناع عن التصويت.

ثانيا: كل من خطف او اخفى او اعدم او افسد جدول الانتخاب او أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب او غير نتيجة الانتخاب بأي طريقة أخرى.

ثالثا: كل من أخل بحرية الانتخاب او بنظامه باستعمال القوة او التهديد او بالاشتراك في تجمهر او صياح او مظاهرات.

رابعا: الغي (بموجب القانون رقم 2003/70).

خامسا: كل من نظم او اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعي اليها، وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد او أكثر من بين المنتمين لفئة او طائفة معينة (مضاف بالقانون رقم 2003/70).

خامسا مكرر: من استخدم دور العبادة او دور العلم للدعوة الى التصويت لمصلحة مرشح معين او اضرار به (مضاف بالقانون رقم 2003/70).

سادسا: من استخدم أموال الجمعيات والنقابات او استخدم مقارها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين او اضرار به (مضاف بالقانون رقم 2003/70).

مادة (46)

يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب السابق ذكرها بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة.

مادة (47)

تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا الباب – عدا الجريمة المنصوص عليها في البند (سابعا) من المادة (43) بمضي ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب او تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق.

مادة (48)

يحرر رئيس لجنة الانتخاب محضرا بالجرائم التي تقم داخل قاعة الانتخاب او يشرع في ارتكابها، او الجرائم التي نمى الى علمه وقوعها خارج القاعة ويأمر بالقبض على المتهم وتسليمه الى رجال الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية، كما يحيل رئيس اللجنة المحضر المشار إليه الى النائب العام فور انتهاء عمل اللجنة (معدلة بالقانون رقم 2003/70).

وأعرب العميد اسعد الرويح عن امله في ان يلتزم كافة الراغبين في الترشيح بتلك الاشتراطات وفق المواعيد المحددة حتى تتمكن اللجنة فحص طلبات الترشيح برئاسة المحامي العام الأول المستشار سلطان ماجد بوجروه وأعضاء اللجنة من أداء مهامهم حتى تسير الإجراءات بكل السهولة واليسر.

اسعد الرويح

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل القوة او التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه لغيره ليحمله على التصويت على وجه معين او على الامتناع عن التصويت

العبدالهادي يطالب أبناء الكويت بكشف «الدفيعة» وسماسرة شراء الأصوات

حذر النائب السابق ناجي العبدالهادي من ظاهرة المرشحين الدفيعة الذين انتشروا في الدائرة الثالثة مستغربا صمت وزارة الداخلية إزاء هذه الممارسات المشبوهة.

وقال العبدالهادي في تصريح صحافي: ان شراء الأصوات بلغ ذروته في الدائرة، ورغم ان هذه الأفعال محرمة قانونا وشرعا، إلا ان هناك أشخاصا استمرأوا مثل هذه الأمور، خصوصا في ظل تجاهل الداخلية لممارساتهم غير الأخلاقية. واعتبر العبدالهادي مواجهة شراء الأصوات المعيار الحقيقي لإرساء مرحلة الاصلاح، مبينا ان صاحب السمو الأمير وعد كتلة المعارضة حين التقته بمكافحة المثالب الانتخابية التي تنزع الشفافية من العملية الديموقراطية، وان الداخلية مطالبة بتنفيذ رغبة الأمير. ودعا العبدالهادي الى محاربة شراء الأصوات في مهدها خصوصا انها بدأت مبكرا، وعلى الشرفاء من أبناء الكويت ان يكون لهم دور في فضح «الدفيعة» الذين سيتحولون ان وصلوا الى قاعة عبدالله السالم الى نواب الطاغوت الذين لا يريدون خيرا لهذا البلد، وان كل همهم مصالحهم الشخصية. وحض العبدالهادي ابناء الدائرة الثالثة على ابلاغ مجموعة الشفافية أو وزارة الداخلية عن السماسرة الذين يطوفون دواوين الدائرة.

ناجي العبدالهادي

رابطة الكتّاب الصحافيين الخليجيين ترحّب بمتابعة جمعية الشفافية للانتخابات

رحبت رابطة الكتّاب الصحافيين الخليجيين كوغر، بقرار الحكومة الكويتية السماح لجمعية الشفافية الكويتية بمتابعة الانتخابات المقبلة، مؤكدة أن هذا السلوك المتحضر يعتبر نقلة نوعية في الشفافية الكويتية تجاه العملية الديموقراطية المتمثلة في الانتخابات. وقال سعد المعطش، الامين العام للرابطة، ان هذا القرار الصادر من الحكومة الكويتية كان له وقع طيب لدى الشارع الكويتي، اذ انه يعبر عن مدى التزام الحكومة بمبدأ الشفافية ونزاهة الانتخابات، وابعاد كل ما من شأنه اثارة الشكوك حول الانتخابات المقبلة، علاوة على ان رابطة الكتاب الخليجيين تشد على يد رئيس الوزراء الكويتي الشيخ جابر المبارك وعلى النهج الجديد الذي اتضح من خلال بعض القرارات المتعلقة بالانتخابات المقبلة وتشكر ايمان الحكومة الكويتية بدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المجتمعية والمشاركة في ابداء النصح وتقديم الاقتراحات، التي من شأنها الارتقاء بالانسان والمجتمع الكويتي، خصوصا ان جمعية الشفافية الكويتية تمتلك من المصداقية والموضوعية، ما يجعل عملها ومتابعتها للانتخابات، عاملا مهما في نزاهة الانتخابات.

سعد المعطش